مجتمع

البحث عن مفقودين في فيضانات وسط اليابان

نفّذ عناصر الإنقاذ عملية تمشيط لضفتي نهر في وسط اليابان، بحثاً عن ضحايا ومفقودين بعدما جُرفت منازل جراء فيضانات وانزلاقات أرضية أودت بحياة سبعة أشخاص على الأقل. وفي نهاية الأسبوع، فاض النهر في شبه جزيرة نوتو التي ما زالت تعاني من تداعيات زلزال مدمّر وقع في يناير/ كانون الثاني الماضي. وبعدما تحسّنت أحوال الطقس، انضم سكان إلى الشرطة وعناصر الإطفاء للمشاركة في عمليات البحث. وتضرب الأمطار المنطقة منذ السبت الماضي، وهي الأمطار المتواصلة الأكثر غزارة التي تشهدها منذ عقود. (فرانس برس)

وفاة ليبي غرقاً في سيول بني وليد

أعلن الهلال الأحمر الليبي، أمس الاثنين، وفاة مواطن جرفته السيول على الطريق الرابط بين العاصمة طرابلس ومدينة بني وليد. وأعلنت فرق الإسعاف والإنقاذ حالة الطوارئ في منطقتي ترهونة وبني وليد، منذ مساء الأحد، على خلفية فيضان وادي وشتاتة الواقع بين المنطقتين. وحذرت المواطنين من المرور بالطريق المار بالوادي لقوة جريان مياهه، وطالبت بلديتي المنطقتين بإقامة حواجز لمنع المارة من سلوك هذا الطريق. كما أعلنت بلدية زليتن حالة الطوارئ بسبب جريان مياه وادي ماجر، لتلافي أضرار السيول. (العربي الجديد)

تلوث المياه احد اسباب تفشي الكوليرا (فرانس برس)

الكوليرا في السودان

أعلنت وزارة الصحة السودانية انتشار وباء الكوليرا، وتسببه في مصرع 388 وإصابة نحو 13 ألفا آخرين خلال الشهرين الماضيين. وتنتشر الكوليرا في المناطق التي اجتاحتها الأمطار الغزيرة والفيضانات الجارفة، خاصة شرقي البلاد، حيث لجأ ملايين النازحين بسبب الحرب. وذكرت وزارة الصحة أن خسائر الكوليرا شملت ست وفيات وحوالي 400 مصاب يوم الأحد فقط، وأنها رصدت الوباء في عشر من ولايات البلاد الـ 18، وكانت ولايتا كسلا والقضارف في الشرق هما الأكثر تضرراً.

وتنتقل الكوليرا عن طريق تناول طعام أو ماء ملوث، وتقول منظمة الصحة العالمية إن الكوليرا عدوى سريعة التطور والانتشار تسبب الإسهال، ما قد يصيب الجسم بجفاف شديد ووفاة محتملة في غضون ساعات حال عدم الحصول على علاج.

لا يعد الوباء جديداً على السودان، فقد أدى تفش سابق له خلال عام 2017، إلى وفاة 700 شخص وإصابة نحو 22 ألفا آخرين في أقل من شهرين.

وانزلق السودان إلى فوضى عارمة في إبريل/نيسان 2023، عندما تطور الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع إلى حرب مفتوحة. وأودت الحرب بحياة قرابة 20 ألف شخص وإصابة عشرات الآلاف، ويواجه أكثر من نصف السكان جوعاً حاداً، بحسب الأمم المتحدة. وخلفت الحرب أكبر أزمة نزوح في العالم، إذ أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 13 مليون سوداني أجبروا على الفرار من منازلهم، ويشمل ذلك أكثر من 2,3 مليون فروا إلى دول الجوار.

(أسوشييتد برس)

كثرة إنجاب الأفغان سبب لسوء التغذية

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تتعدد أشكال المعاناة في حياة أطفال أفغانستان. قد يتوجه بعضهم إلى الأسواق لكسب لقمة العيش، وهم في مقتبل العمر، وقد يصاب آخرون بأمراض مختلفة بسبب ضعف المناعة، أو سوء التغذية، أو يتعرضون لأنواع من العنف والضرب. وما يثير العجب أن الأفغان ينجبون أولاداً كثيرين من دون أن يفكروا في التبعات، وأيضاً من دون تخطيط لحال أطفالهم ومستقبلهم. وهذه عادة قبلية ورثها الأفغان جيلاً بعد جيل. وبينما يرى كثير من الأفغان أن تحديد النسل خاصة إذا ارتبط بأمور الرزق والحياة أمر غير شرعي، يرى آخرون خاصة جيل الشباب أن تحديد النسل أمر لا بدّ منه من أجل التربية والتعليم وتوفير الرزق والدواء والاحتياجات المناسبة.

يقول الناشط قدرت الله سمير لـ«العربي الجديد»: «المشكلة الأساسية بالنسبة إلى الأفغان أنهم ينجبون كثيراً خاصة أولئك الذين يعيشون في القرى والأرياف. وثمّة عادة رائجة في شأن التفاخر بكثرة عدد الأطفال خاصة الذكور، باعتبار أن السائد في المجتمع الحاجة إلى رجال لأداء أعمال الزراعة في الجبال ومواجهة عداءات قبلية وغيرها. لكن ذلك لا يعني أن الأمر يقتصر على القرى والأرياف، فإنجاب الأطفال بكثرة موجود في المدن أيضاً، حيث يصبح كثير من الشبان آباء، وهم صغار وفي مقتبل العمر، ما يزيد احتمال أن يعرّضوا حياة أطفالهم لخطر».

يتابع: «بسبب عدم وجود الوعي والوضع المعيشي الهشّ يدفع الأطفال الثمن، ويصابون بأنواع مختلفة من الأمراض، خاصة تلك الناتجة من ضعف المناعة، ويخسر مئات منهم حياتهم سنوياً».

ويقول عبد الجبار خان، وهو من سكان مدينة جلال آباد ولديه ستة أولاد بينما لم يتجاوز عمره الـ38 لـ«العربي الجديد»: «تزوجت حين كنت صغيراً جداً، وأجبرتني أمي أن أنجب بسرعة لأنه لم يكن لدي إخوة، وكان الطفل الأول بنتاً، والثاني أيضاً فأصرّ والداي على إنجاب طفل ثالث كي يكون لدي ولد، ورُزقت بأربع بنات ثم بابن. وبعدها طلبت مني زوجتي وقف إنجاب الأولاد لفترة، لكن أمي أصرّت على أنجاب طفل سادس كان ولداً أيضاً، وهي لا تزال تصرّ على أن ننجب آخرين لكن المشكلة تتمثل في أنني لا أستطيع أن أوفر الغذاء المناسب للأطفال. والآن تعاني ابنتي الكبيرة من مشكلة وجود حصى في الكلية تحتاج إلى عملية. وكل أطفالي يعانون من فقر الدم، أما زوجتي فصحتها ضعيفة جداً، ولم تبقَ سن واحدة في فمها كي تأكل عليها، علماً أنها في الثلاثين من العمر، وأمي تستمر في طلب إنجاب أطفال في حين لا تستطيع أن تساعد زوجتي لأن عمرها تجاوز الـ70، وهي نفسها مثل الطفل على صعيد الحاجة إلى الخدمة والغذاء».

يضيف: «تقول زوجتي دائماً لي إنه لو أنجبنا طفلين أو ثلاثة لاستطعنا أن نقدم لهم خدمات جيدة تجعل صحتهم جيدة. الآن أولادنا كثر ونحتاج أحياناً أن نعطيهم مجرد خبز مع ماء للأكل، لأننا لا نستطيع أن نوفر لهم الطعام، وهم بالتالي يمرضون بشكل متواصل، بينما يوصينا الأطباء أن نطعمهم جيداً». من جهته، يقول المتخصص في أمراض الأطفال عزت الله حامد لـ«العربي الجديد»: «سوء التغذية لدى الأطفال من أهم الأمراض، وينتج من عدم توفير الفيتامينات والبروتين والأغذية التي يحتاجون إليها، ما يُضعف مناعتهم فتهاجمهم أمراض مختلفة لا يستطيعون مقاومتها وينهزمون أمامها». يضيف: «معظم الأطفال الذين أعالجهم لديهم أمراض مختلفة معظمهما ناتجة من ضعف المناعة الناجمة من سوء التغذية. أما الوضع في بلدنا فكارثي إذ لا يصل الطعام في شكل كافٍ للأطفال، وهم جزء من المجتمع الذي يعاني من أشد أنواع الفقر. وبالنسبة إلى الأطفال الرضع لا يمكن توفير طعام جيد للأمهات اللواتي يعجزن عن إرضاع الطفل. وإذا استمر هذا الوضع ستكون شريحة الأطفال الأكثر تضرراً مما تواجهه أفغانستان».

أطفال يموتون جوعاً

في مارس/ آذار الماضي، قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إن الجوع وسوء التغذية يزدادان بين الأطفال في أفغانستان، وإن هناك أمهات فقيرات ومحرومات يشاهدن أطفالهن يموتون جوعاً، ومن المرجح معاناة نحو مليون طفل من أمراض مختلفة بسبب سوء التغذية. معلنة انها وزّعت اغذية على 700 الف طفل.

تحقيق

اختفت عشرات الأصناف من الأدوية التي كانت متوفرة بكثرة في أنحاء قطاع غزة قبل بدء العدوان الإسرائيلي، وبات الحصول على الدواء أزمة كبيرة تطاول عشرات آلاف العائلات التي تضم مرضى وجرحى

غزة بلا أدوية

أمراض وأوبئة تهدد حياة آلاف النازحين

غزة ـ **يحيى اليعقوبي**

على مدار يومين متتاليين، وقفت والدة الطفلة ميرا الفرع (11 سنة) عاجزة أمام وصول حرارة طفلتها إلى 39,5 درجة، بينما لا تجد أي خافض للحرارة في صيدليات منطقة مواصي محافظة خانيونس جنوبي قطاع غزة، إذ يعاني القطاع المحاصر والمدمر من نقص حاد في الأدوية والمستهلكات الطبية في ظل تفشي الأمراض بين النازحين.

اضطرت والدة الطفلة للذهاب بها إلى قسم الطوارئ بمستشفى الكويت التخصصي لخفض حرارتها، وتقول من أمام سرير طبي تتمدد عليه طفلتها، وهي تقوم بوضع كمادات على جبينها، لـ «العربي الجديد»: «ارتفعت حرارة ابنتي بسبب تغير الأحوال الجوية والعيش في خيمة غير صحية، وعندما بحثنا في الصيدليات عن خافض للحرارة لم نجده، فقررت المجيء إلى المستشفى». يصطف المراجعون والمرضى في طابور طويل أمام نافذة صيدلية المستشفى، يحمل كل منهم «روشتة» الدواء الذي لم يجده في الصيدليات. من بينهم الخمسينية أم محمد أبو مصطفى، والتي بحثت على مدار ثلاثة أسابيع عن دواء «الفلاجيل» بسبب إصابتها بالتهابات في الجهاز الهضمي. تقول لـ «العربي الجديد»: «الدواء مقطوع، وأصبحنا نعاني بشدة، والأمراض تتفشى، ولا شيء يوقف الألم الذي نعاني منه». كانت ساحة المشفى ممتلئة بمئات المراجعين الذين ينتظرون وصول دورهم لدخول الخيام الطبية، معظمهم جاء ليحصل على جرعة دواء غير متوفرة في الصيدليات، وبعاني الغالبية من التهاب الكبد الوبائي أو التهابات جلدية.

قطع مريض السرطان ناصر أبو غنايم مسافة طويلة مشياً للوصول إلى المشفى، فنتيجة انقطاع الكثير من الأدوية اللازمة لمرضى السرطان وعدم مقدرته على السفر للعلاج في الخارج بسبب إغلاق الاحتلال معبر رفح، جاء إلى المشفى للحصول على «أكامول» وريدي. يقول لـ «العربي الجديد»: «هذا الدواء لا يؤدي الغرض، وأحتاج إلى أدوية أقوى، لكنها غير متوفرة، كما لا أستطيع شراءها من الخارج حال كانت متوفرة، لأنني عاطل عن العمل، ولا أملك أي مصدر دخل».

من داخل قسم طوارئ الأطفال، كانت علامات سوء التغذية واضحة على أغلب الذين وصلوا للعلاج. لم يتوقف الرضيع يوسف الذي لم يتجاوز عمره ستة أشهر عن البكاء بسبب معاناته من الجفاف، وجاءت به عائلته إلى المشفى بحثاً عن خافض للحرارة وأدى انتشار الأمراض المعدية إلى استنزاف كميات كبيرة من المضادات الحيوية والمراهم. ولا يخفي طبيب الطوارئ، مصعب المبيض، المعاناة من نقص كثير من المستلزمات الضرورية للتعامل مع الأطفال، ويخشى من تفاقم الأمور مع حلول فصل الشتاء الذي تنتشر فيه الأمراض التنفسية، فضلاً عن نقص المضادات الحيوية بعد نفاد الكميات المتوفرة بسبب انتشار الأمراض الجلدية.

يقول المبيض لـ «العربي الجديد»: «يتردد نحو 400 إلى 500 طفل يومياً على المشفى، وهذا مؤشر على انتشار الأمراض المعدية بشكل كبير بين النازحين في ظل تردي الأوضاع الصحية والخدمية، واكتظاظهم الذي يسهل انتشار العدوى».

يتابع: «بعض الأطفال يعانون من ضعف النظر، أو انحراف يحتاج إلى ارتداء نظارة طبية، لكن بعد تحطيم معظم المراكز الطبية التي تجري قياسات للأطفال، لم نعد نستطيع فعل ذلك، وتتضاعف المعاناة في حال العثور على جهاز بسبب عدم توفر العدسات، ما يؤدي إلى إصابة الطفل بالحول». وتغيب المضادات الحيوية والمسكنات بكافة أنواعها عن رفوف الصيدليات الخاصة غربي خانيونس، وكذلك المراهم الخاصة بالأمراض الجلدية. ويتخوف الصيدلي، نور زعرب، من أن يتواصل هذا الوضع في فصل الشتاء. ويعزو المشكلة إلى منع الاحتلال دخول الأدوية إلى القطاع. يقول: «نتواصل مع شركات الأدوية، وجميعها تفيد بنفاد المخزون من مستودعاتها، واحتجاز شحنات الأدوية المستوردة على المعبر، إذ يمنع الاحتلال إدخالها إلى القطاع. نعاني نقصاً في كافة المضادات الحيوية، وفي غالبية أصناف المسكنات». يبدو واضحاً تناقص الأدوية المطلوبة للعيون باتت غير متوفرة. يوضح كلاب لـ «العربي الجديد»، بعدما أنهى فحص سيدة مسنة، أن «المصاب قد يأتي ولديه نزيف بالعين نتيجة دخول أجسام غريبة فيها، وبعد خروج المستشفيات عن الخدمة أصبحت إزالة الأجسام الغريبة من العين بعملية جراحية صعبة لعدم توفر الأجهزة، وبالتالي يضطر المريض للانتظار، وقد يفقد بصره خلال تلك الفترة. بعض الإصابات لا تحتاج إلى عملية جراحية، وإنما قطرات عيون، لكنها غير متوفرة، وعدم الحصول عليها قد يؤدي إلى فقدان البصر أيضاً، وتتزايد أعداد الإصابات بارتفاع ضغط العين (المياه الزرقاء)، ولا توجد قطرات لها، وهذا يؤدي إلى الضغط على العصب البصري».

على رفوف صيدلية زعرب، ولا يوجد إلا صنف واحد من حليب الأطفال الذي انقطعت أصنافه أيضاً، ما يؤثر على صحة الأطفال خاصة مع معاناة الأمهات المرضعات من قلة التغذية. يلفت الصيدلي الفلسطيني إلى أن «العشرات يأتون يومياً للبحث عن الدواء، وهذا ينذر بفصل شتاء ماساوي في حال لم يدخل الدواء إلى القطاع، فانقطاع الأدوية يجعل أمراضاً سهلة العلاج كالإنفلونزا خطيرة على صحة المواطنين».

بدوره، يقول مدير المستشفيات الميدانية بوزارة الصحة، مروان المهمص، إن الوزارة تعاني للشهر الخامس على التوالي من عدم إدخال الأدوية والمستلزمات والمعونات الطبية، ما يعيق عمل الطواقم الطبية. ويضيف لـ «العربي الجديد»: «على سبيل المثال لا الحصر، لدينا عمليات تم تأجيلها بسبب عدم وجود شاش معقم، وعدم وجود لباس للأطباء والتمريض، والنقص الشديد في الأدوية ومستلزمات التخدير والعمليات. نفاد مخزون الأدوية يتجاوز 65%، ونفاد المستلزمات الطبية يتجاوز 85%، وهذه ماساة حقيقية، وإذا استمر الوضع على هذا الحال، فسيكون هناك وفيات كثيرة، والآن هناك وفيات بين أصحاب الأمراض المزمنة لغياب الدواء». ويحذر المهمص من «موجات من الأوبئة والأمراض المعدية المرتبطة بفصل الشتاء، وعدم وجود الأدوية والعلاجات سيجعل الوضع الصحي كارثياً». ونطالب بفتح شريان حياة لقطاع غزة من خلال فتح المعابر لدخول الأدوية، وإدخال الوقود اللازم لعمل مستشفيات وزارة الصحة، كي تتمكن من إنقاذ المصابين والمرضى».

في منطقة المواصي، تعج العيادات والنقاط الطبية المنتشرة بين خيام النازحين بالمراجعين والمرضى. يجلس بعضهم أمام نقطة طبية تابعة لمؤسسة أطباء بلا حدود تقدم خدمات الطوارئ والطب العام. يحصل كل مراجع على رقم، ويجلس بانتظار دوره. خرجت الفلسطينية أم محمد من النقطة حاملة كمية من المرهم في ظرف صغير، وتقول لـ «العربي الجديد»، إنها لا تكفي لمسح جسد زوجها الذي يعاني من الحساسية مرة واحدة، لكنها قبلت بها لأنها لم تجد الدواء المطلوب في الصيدليات، وكانت تأمل في الحصول على عبوة كاملة، لكن لم يتح لها ذلك.

على العكس منها، شعرت والدة الطفل ريان زعرب بارتياح وهي خارجة من العيادة، إذ منحها الطبيب مضاداً حيوياً لعلاج طفلها من حبوب تملأ وجهه، وتقول لـ «العربي الجديد»: «جئت من وسط خانيونس، وقبل المجيء إلى هنا ذهبت إلى عدة عيادات ونقاط طبية، فلم أجد الدواء كونه مقطوعاً». ومع منع الاحتلال دخول الأدوية، تتضاعف المأساة الصحية في ظل عجز المستشفيات عن تقديم الخدمات الطبية المطلوبة، وخروج الكثير منها عن الخدمة بسبب الاستهداف. يتجلى هذا داخل قسم الطوارئ بمجمع ناصر الطبي في وسط خانيونس، إذ توضع مريضة على سرير مفروش بكفن في ظل عدم وجود أغطية لأسرة المشفى.

يقول الطبيب حازم ضهير لـ «العربي الجديد»: «هذا أحد أشكال المعاناة، فضلاً عن غياب اللباس الطبي، وأكثر ما نعاني منه هو غياب الشاش المعقم والإبر الوريدية والمحاليل، خاصة المحلول الملحي، ما يؤثر على تقديم الخدمة، ويؤخر استجابة المرضى والمصابين للعلاج».

صيدليات غزة شبه خاوية من الأدوية (دعاء الباز/ الأناضول)

65%
نسبة النقص في الأدوية الأساسية بقطاع غزة، فضلاً عن نقص في المستلزمات الطبية يتجاوز 85%.

تلاميذ مصر... عام دراسي جديد بحقائب وأحذية مهترئة

يبدأ العام الدراسي الجديد في مصر بينما تعيش غالبية الأسر أزمة معيشية محتدمة ناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم، والزيادات المتتابعة لأسعار مختلف المستلزمات

القاهرة ـ **عبد الكريم سليم**

في أول أيام العام الدراسي الجديد، يحمل يونس، التلميذ بالمرحلة الإعدادية (14 سنة)، حقيبة الظهر المدرسية المرممة متجهاً إلى مدرسته الحكومية بمحافظة الجيزة، حاملاً همّ نظرة زملائه له حين يطالعون الحقيبة المخيطة بطريقة واضحة وغير متقنة، إذ قام «الإسكافي» بترميم الأجزاء الممزقة فيها بعجلة كي يتسنى له الانتهاء من كثير من الحقائب والأحذية الممزقة المكدسة أمامه قبيل أيام من بدء السنة الدراسية الجديدة.

في طريقه الذي يستغرق 15 دقيقة يقطعها مشياً، لم يتغير شيء عن العام الماضي سوى أنه كبر عاماً، فهو يرتدي نفس الحذاء، ويمشي على ذات الطريق، وفوق ظهره الحقيبة ذاتها، ولو لم يكن قد انتقل من الصف الأول الإعدادي إلى الثاني الإعدادي لما شعر أن شيئاً تغير. تروي والدته الموظفة التي تحفظت على ذكر اسمها، لـ «العربي الجديد»، أنها حسبت مع والده تكاليف الحقائب المدرسية الجديدة لأبنائها الأربعة، فوجدت أن عليهما دفع نحو ألفي جنيه على الأقل (الدولار يساوي نحو 50 جنيهاً)، علاوة على نحو ألف وخمسمائة جنيه مقابل الأحذية الجديدة، ما جعلها تفضل ترميم الحقائب والأحذية القديمة المهترئة ليمضي بها أبناؤها العام الدراسي الجديد.

تقول أم يونس: «أعلم كم أن ذلك سيجرح الأطفال أمام زملائهم، لا سيما أنهم اعتادوا اقتناء حقائب وأحذية جديدة في كل عام، لكن ما باليد حيلة، فهذا العام بات أصعب علينا كأسرة مع زيادة أسعار كل شيء، فشلت في المشاركة بأي جمعية (هي عبارة عن مبالغ شهرية تُجمع من عدة مشتركين ثم يُتوالى قبض كل فرد فيها جملة المبالغ حين يحين دوره) فالجميع ضبطوا مواعيد القبض على توقيت افتتاح المدارس في سبتمبر/ أيلول تحسباً للمتطلبات».

بدورها، نجحت دينا سعد في تدبير جمعية مبكراً، إذ تشاركت مع أخريات في الجمعية التي كان من حظها أن المشاركات الأخريات لا يطلبن القبض مع دخول المدارس، ما جعلها تتمكن من تدبر أمر الأحذية الجديدة، لكن لم يتبق مبلغ كاف من الستة آلاف جنيه التي قبضتها لشراء حقائب مدرسية لبناتها الثلاث، فقررت أن الحقائب القديمة بمقدورها الصمود لعام آخر مع قليل من الترميم. تقول لـ «العربي الجديد»: «أعول بناتي وحدي بعد رفض طليقي المشاركة بحجة العجز عن الإنفاق على مستلزماتهن الدراسية عقب زيادة النفقة المفروضة عليه».

أما عبد الرحمن محمد، وهو ولي أمر ثلاثة تلاميذ في المرحلة الابتدائية، فقد تحايل على الأزمة عبر شراء حقائب وأحذية من معرض سنوي بشارع فيصل الشعبي الشهير بمحافظة الجيزة، وهي تباع بأسعار مخفضة عن المعروض بالمتاجر، رغم أن جودتها أقل من المطلوب، لكن يمكنها الصمود إلى نهاية العام. ويقول: «فرحة الأطفال بالعام الدراسي الجديد تشبه فرحتهم بالعيد، ومن المؤلم كسر فرحتهم به لأسباب يتعذر عليهم فهمها في هذه السن الصغيرة. ربما يحتاجون خلال شهور العام الدراسي لحقائب بديلة، لكني أخطط لترميمها إن نفع ذلك لتكمل العام».

بدوره، يبدي فواز بهجات، وهو إسكافي في الخمسينيات من عمره، اندهاشاً من حجم الإقبال ونوعية الزبائن الجدد، لافتاً إلى أنه لم يشهد منذ عمل بتلك المهنة هذا الإقبال على إصلاح وترميم الحقائب الجلدية القديمة والأحذية قبيل العام الدراسي. ويكشف لـ «العربي الجديد»، عن مزيج متناقض من المشاعر، فهو فرح لزيادة نشاطه، ما يعني مدخولاً مالياً أعلى، وفي ذات الوقت مشفق على أولياء الأمور، وحالّ لتلك المعضلة النفسية، يبدي تساهلاً في أجرته، فيقبل ما يعطونه من دون مبالغة، لأنه مثلهم لديه أبناء في مراحل تعليمية مختلفة، ويشعر مثلهم بما يعانونه من غلاء. بعد بهجات، وهو من سكان منطقة عين شمس شرقي القاهرة، نوعيات زبائنه مؤكداً أنهم من طبقات مختلفة، وليسوا من الطبقة الفقيرة كما كان الحال في السابق. ويوضح: «جاءني مؤخراً زبون يعمل موظفاً بشركة مياه الشرب المجاورة لمحلي، وكان يمر في كثير من الأحيان من دون أن يلقي السلام، لكنه بات من رواد المحل الدائمين».

وعلى خلاف ما قاله الإسكافي من أن مصائب قوم عند قوم فوائد، فإن المصائب عند البعض مضاعفة. من هؤلاء علي جبر، وهو صاحب مكتبة لبيع مستلزمات المدارس بوسط القاهرة، وقد تكبد خسائر غير مسبوقة بعد شراء كمية كبيرة من الحقائب المدرسية قبل أسابيع لبيعها في موسم المدارس، بيد أن ما باعه لا يتجاوز نصف ما اشتراه، ما يعني أنه فعلياً تعرض لخسارة كبيرة، لأنه في مثل هذه الأيام من كل عام، يكون قد انتهى من بيع جل ما عنده محققاً مكاسب جيدة. ما يخفف عن جبر أحزانه، حسب حديثه لـ «العربي الجديد»، أن بضاعته الراكدة لا تفسد بطبيعتها، وهي باقية للعام القادم، وربما يمكنه خلال العام بيع بعض منها، وهو يأمل في ذلك حتى لا يكون العام القادم مجرد جبر للخسائر الحالية.

من جانبه، ينفي رئيس شعبة الجلود بالغرفة التجارية، محمد مهران، وجود أية أزمات في ما يتعلق بالصناعات الجلدية خلال الفترة الأخيرة، لافتاً إلى أن هناك «رواجاً» في البيع خلال فترة دخول المدارس، وزيادة في الإقبال على الأحذية والحقائب المدرسية.

يتابع مهران: «المعارض التي نظمتها الغرف التجارية في القاهرة والمحافظات، أسهمت في رواج نوعي للصناعات الجلدية، كما أسهمت في تراجع الأسعار، لدرجة أن هناك أنواعاً عديدة من الأحذية لا يتجاوز سعرها مائة وخمسين جنيهاً. الإقبال على الشراء أسهم في استقرار هذه الصناعة، وزيادة الطلب على الإنتاج في ظل زيادة المبيعات مقارنة بالعام الماضي بنسبة تتجاوز الربع تقريباً».

هذا التناقض بين ما يقوله المستهلكون وتصريحات مسؤولين عن الصناعة، يفسره عضو في غرفة الصناعات الجلدية، تحفظ على ذكر اسمه، قائلاً لـ «العربي الجديد»، إنه «ليس ثمة تناقض، فكلا الموقفين صحيح، إذ انتعشت الصناعات الجلدية بالفعل مع زيادة التصدير الناتج عن خفض العملة المحلية، الأمر الذي جعل المنتجات المصرية منافسة عالمياً، وفي المقابل أسهم ذلك في رفع أسعار ما تبقى للسوق المحلية نتيجة انخفاض كميات المعروض، ما انعكس على عدم قدرة شرائح من المستهلكين على شراء المنتجات الجيدة، فاتجهوا إما للمنتجات ذات الجودة المنخفضة أو قاموا بترميم القديم، وفي كل الحالات، لم يتأثر الإنتاج ولا مبيعات أصحاب مصانع الجلود».

تضاعفت أسعار المستلزمات المدرسية في مصر (محمد الراعي/ الأناضول)

معلمو شمال سورية على هامش ضمانات الحياة الكريمة

ليست متطلبات الحياة الكريمة متاحة للمعلمين في مناطق شمال غربي سورية، فرواتبهم لا تلبي احتياجات عائلاتهم، ما يجعلهم يعملون في مجالات أخرى، وهم يتعرضون لانتهاكات ومخاطر بسبب الأوضاع الأمنية

الدخل غير الكافي في مهدمة أرهاب معلمي سورية (خليل فيدان/ الأناضول)

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

يواجه المعلمون في مناطق شمال غربي سورية التي تخضع لسيطرة جهتي نفوذ من المعارضة، أزمات متعددة تجعل عملهم في مهنة التعليم مهمة تحمل الكثير من المصاعب والتحديات. وفي مقدمة هذه الأزمات يأتي الدخل غير الكافي الذي يغطي بالكاد جزءاً من الاحتياجات الأساسية لعائلاتهم في ظل واقع معيشي صعب تشهده المنطقة.

وإلى نقص التمويل يواجه المعلمون تهديدات كثيرة، منها الفلتان الأمني واستهداف المدارس، ما يجعل حياتهم معرضة لخطر مستمر، وعملهم غير مستقر، في حين أنه يتطلب إظهار الالتزام مع الطلاب على امتداد العام الدراسي من أجل ضمان أفضل جودة تعليم.

ويدفع الوضع السيئ وتدني الرواتب المعلمين إلى إيجاد أعمال أخرى، بحسب ما يقول المدرّس خضر الأحمد الذي يقيم في ريف حلب الشمالي لـ«العربي الجديد». وهو يشير إلى أن بعض المدرسين يعملون في المدارس الخاصة إلى جانب عملهم في المدارس العامة، وتتراوح رواتبهم في المدارس الخاصة بين 100 و200 دولار، بحسب عدد الحصص والمواد التي يُكلّفون بتدريسها، أما في المدارس العامة بريف حلب الشمالي فيتقاضى المدرّس مبلغ 70 دولاراً.

وفي كل الأحوال لا يكفي ما يتقاضاه المعلمون لتلبية احتياجات أسرهم، وفق ما يقول الأحمد «فرواتب المعلم لا يكفيه لاستئجار بيت في المنطقة، وتوفير الماء والخبز. وكل معلم يحتاج إلى 500 دولار شهرياً لتضمن حياة كريمة، وهذا الأمر غير متاح».

ويتحدث المدرّس عمر ليلى، العضو في نقابة المعلمين السوريين الأحرار، لـ«العربي الجديد»، عن أن المعلمين يعانون ضيق المعيشة بسبب قلّة الدخل، ما يدفعهم للجوء إلى أعمال أخرى في المدارس الخاصة والمنظمات، أو حتى في مهن حرة، وقد يضطر بعضهم إلى ترك التعليم.

ويذكر أن النقابة طالبت في مراحل سابقة بتحسين واقع التعليم والمعلّمين عموماً من خلال إصدار بيانات تحذيرية من المخاطر التي تحيط بالعملية التعليمية جراء الإهمال المتعمد للقطاع، ما أدى إلى تراجع هذه العملية في القطاع العام وانتشار المدارس الخاصة، وأثر ذلك سلباً على المجتمع بسبب عجز العديد من الأهالي عن تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة ومواجهة المدارس العامة الإهمال.

ويشير عمر إلى أن الإشراف التركي على التعليم في شمال سورية من خلال المجالس المحلية يمنع منظمات المجتمع المدني من تقديم الدعم الكافي للمدارس وتوفير رواتب تليق بحاجات المعلمين، ويوضح أن متوسط الحدّ الأدنى الذي يحتاجه المعلم للعيش بين 350 دولاراً و400 دولار، لكنه لا يحصل على ربع هذا المبلغ، ويصل دخله بالكاد إلى 2800 ليرة تركية (82 دولاراً)، ما يجعله تحت خط الجوع، ويدفعه إلى ترك العمل في التعليم والبحث عن مصادر دخل أخرى. ويحدد عمر عدد المعلمين في منطقتي درع الفرات وغصن الزيتون بـ12 ألفاً، وهو عدد مماثل للمعلمين في مناطق إدلب وريف حلب الغربي التي تشرف عليها حكومة الإنقاذ.

وبلغت رواتب المعلمين في منطقتي غصن الزيتون ودرع الفرات 2800 ليرة تركية (82 دولاراً)، ما دفع بعض المدرسين إلى ترك التعليم أو الاستقالة، الأمر الذي أثّر سلباً على سير العملية التعليمية وزاد من نسب تسرّب الطلاب. وفي مدينة أعزاز، استقال بعض المعلمين بعدما قدموا احتجاجات متكررة على أوضاع التعليم.

ويخبر المدرّس خالد عبد الحي، الذي يقيم في منطقة عفرين والمهجر من ريف حمص الشمالي، «العربي الجديد»، أنه يفكر جدياً في ترك التعليم لأنه لم يعد يستطيع تلبية احتياجات عائلته. ويقول: «تعلّمت مهنة البلاط، وقد أعود إليها لأن دخل التعليم لا يكفي لمتطلبات حياة أطفالي الأربعة، وأبحث حالياً عن عمل آخر لترك التعليم نهائياً، فالأمور باتت لا تحتمل ولا بدّ من إيجاد حلول أخرى تستجيب أكثر للمتطلبات المعيشية الملحّة».

بدوره يشير المدرّس محي الدين الحمدان، إلى أن «المعلمين في شمال غربي سورية يجبرون على البحث عن أعمال أخرى فالأجور لا تتجاوز 150 دولاراً شهرياً في أفضل الحالات، وهي لا تكفي لتغطية تكاليف الحياة الأساسية. معلوم أن سعر طن الحطب مثلاً يبلغ 170 دولاراً، ونحن على أبواب فصل الشتاء، والراتب بالكاد يكفي للطعام. وبالنسبة لي يساعدني أقارب من خارج سورية عند الحاجة، ما يجعلني قادراً على الاستمرار، وإلا لكنت حالتي سيئة جداً».

ويعاني أيضاً قطاع التعليم نقص الكوادر المؤهلة، ونزوح المعلمين وعدم الاستقرار، ما ينعكس سلباً على جودة التعليم، ويفاقم ظاهرة التسرّب وعدم التحاق الطلاب بالمدارس.

راتب المعلم لا يكفيه لاستئجار بيت وتوفير الماء والخبز

يدفع الوضع السيئ وتدني الرواتب المعلمين إلى أعمال أخرى

تغيب كافة المضادات الحيوية والمسكنات عن رفوف الصيدليات

تنتشر الأمراض المعدية بين النازحين بسبب تردي الخدمات والاكتظاظ